



النشرة الإعلامية للمكتب الإقليمي للاتحاد المصدرين والمستوردين العرب في سوريا

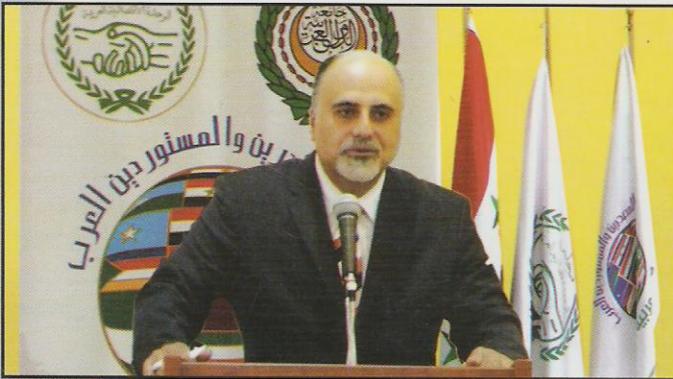
نشرة إعلامية مجانية

- علاقات إقتصادية بينية عربية ... ص 9

- ملتقى الاستثمار في سوريا المؤتمر الثالث عشر
لرجال الأعمال والمستثمرين العرب ص 13

- منظمات التمويل العربية ودورها في التعاون
الاقتصادي العربي ص 2

- حفل استقبال أعضاء الاتحاد ص 5



السيد حسن جواد رئيس المكتب الإقليمي في سوريا

إلى آخر هذه العوامل تشمل :

- الموارد المتاحة والجاهزة لنجاح عملية التصدير: وهذه الموارد متعددة منها ما هو متعلق بموارد الشركة أو المؤسسة التصديرية ومنها ما يتعلق بالموارد الوطنية. وأهم ما يمكن إدراجها في أنواع هذه الموارد هما أولاً المقدرة في القيام بدراسات وأبحاث السوق والوصول إلى المعلومات المناسبة، وثانياً اقتناء الموارد البشرية الماهرة والمتعلمة والمدرية والمرخصة.

٢- طرق ومنهجية التسويق: وهناك بنود متعددة في هذا العامل ولكن أهمها عاملين الأول يتعلق بدراسات السوق والمقدرة على الوصول إلى المعلومات والاستنتاجات والتحليلات الصحيحة وهذا مرتبط بالعامل الأول، والثاني يتعلق بوجود قنوات التوزيع في الأسواق الخارجية التي تعد من أكثر العوامل حساسية لكونها تؤثر مباشرة في عملية التصدير.

٣- التزام الإدارة: التزام الإدارة المشرفة على التصدير هو معيار هام جداً وأهم وأكثر حساسية من البنود الثلاثة الأخرى لكونه يتصل بمقدمة الشركة على التخطيط ووضع الاستراتيجيات والخطط وتطبيق أنظمة توكيد الجودة والرقابة والتدعيم والمراجعة والإشراف ورسم الأطر الزمنية وتصميم مسار عملية التصدير من خلال الطرق العادي والحرجة. وأهم بند في هذا العامل هو مقدرة الإدارة في وضع الأهداف والغاييات المتربطة والمتصلة بعملية التصدير وبحيث تعكس خصائص كل سوق تصدير على حدا.

٤- متطلبات جودة السلعة: هناك أسس تتحكم في جودة السلعة أو الخدمة وهي جودة السلعة من حيث النوع والسعر ومن حيث الكم والخدمة التي يقدمها المصدر قبل وبعد البيع وما بعد البيع ومقدمة الشركة أو المؤسسة في التعامل مع الأسواق الخارجية والقدرة على المنافسة. وفي النتيجة يكون العامل الرابع (متطلبات جودة السلعة) هو محصلة النجاح في العوامل الثلاثة الأولى.

وهذه هي قصة التنافسية في التصدير التي نتجت عن تحقيق النسب المطلوبة في تنمية جاهزية التصدير. وفي الختام لا بد من التأكيد على ضرورة قيام المنظمات العربية التي ترتبط بشكل أو آخر بعملية التصدير إلى الإسراع بتقديم جاهزيتها نحو التصدير للأسواق العالمية، وما هذه الخطوة إلا بداية الطريق نحو عالم تنتشر فيه التكنولوجيا وتنتساب فيه الدول نحو إيصال منتجاتها إلى مختلف دول العالم بالجودة العالمية وبالسعر المنافس وبالكلمة المطلوبة وبالخدمة التي تصاحب المنتج قبل ومع وبعد البيع.

تقييم الجاهزية للتصدير للدخول إلى الأسواق العالمية

يعد نظام تقييم جاهزية التصدير من الأنظمة الحديثة في العالم والتي تتبع أسلوب التقييم الذاتي لمقدرات الشركة أو المؤسسة للتعرف على نقاط الضعف أو القوة في عملية الاستعداد للدخول في عملية التصدير. ويهدف هذا النظام إلى مساعدة الشركة لبناء الأساس الصحيح الذي تفي بمتطلبات التصدير والتي تسهم في انجاج جهودها التصديرية وتحقيق التنافسية في الأسواق المستهدفة. فالاتفاقية هي معيارأساسي ولربما كانتقياس شامل للعديد من المعايير التي تحدد مدى نجاح الشركات في إدخال بضائعها أو خدماتها إلى الأسواق العالمية.

إن العالم قد تغير وأصبح هناك مقاييس ومواصفات قياسية وأدواتقياس ومعايير عالمية للتصدير، لذلك نجد أن تقييم جاهزية التصدير يعد من المعايير الهامة جداً التي تحدد فيما إذا كان للشركة بناءً مؤسسي يستحق ويستدعي تدقيقه ومراقبته وضبطه وتطويره ليساعدها في الاستمرار وتحمل أعباء عمليات الإدارة السليمة والحسابات المبنية على والتحكم بالمدخلات بطرق الإدارة السليمة والحسابات المبنية على الممارسات المرتبطة والمطبوعة بمتطلبات الجودة.

يحتل نظام تنمية الجاهزية للتصدير المرتبة الأولى في سلم الاحتياجات الأساسية الواجب توفرها لنجاح عملية التصدير فهو يأتي قبل حاجة التعرف على أفضل أسواق التصدير ويأتي أيضاً قبل تطوير استراتيجيات دخول الأسواق.

ومن الواضح أن الكثير من مبادر تنمية الجاهزية للتصدير تختلف من بلد إلى آخر ويحسب الحاجات الملحة والبيئة الاقتصادية السائدة والأطر التشريعية والتنظيمية التي تحكم الثقافة الصناعية والتجارية في البلد المعنى ومن أهم هذه المبادر ذكر مثلاً مدى نجاح المصدر في سوقه المحلي . سياسة الترويج والتسويق. المقدرة في التعامل مع أسواق التصدير على اختلاف خصائصها وهذا هو الأساس في تحديد معايير النجاح فالتعامل مع طلبات التصدير له شروطه الخاصة والتقويت والفترة الزمنية المطلوبة لتحضير شحنات التصدير. كذلك توفر البنية التحتية والخدمات المتاحة والمقدمة بالبنية التحتية هنا هو المرافق والمنافع الضرورية والبنية التحتية أيضاً تعني الإطار التشريعي الذي يشجع عمليات التعاون على مستوى القطاع في تجهيز وتحضير عمليات التصدير المشتركة والتعاقد الفرعي فيما بين المصادر.

كذلك الحجم الاقتصادي للشركة له دور هام في تنمية الجاهزية للتصدير فبإمكان الشركة أن تزيد من نشاطها وقت الحاجة وأن توجد الروابط الضرورية فيما بين نظام الإدارة للشركة ونظام الإشراف والرقابة المطلوب لعمليات التصدير المستمرة. ومع تواجد نظام الإدارة الجيد تكون قابلية التطوير والتحديث ذاتية وستعطي شركة التصدير تحقق النمو المطرد خلال الفترة الزمنية المطلوبة لتطور نظام التصدير وقيامه على أسس متينة وشابة .

من المتعارف عليه أن الكثير من المصادر في العالم يعتمدون على سياسة الآئتمان وإجراءات تمويل الصادرات المتاحة في النظام المصرفى ، وهذا يلعب دوراً هاماً في تحقيق نسب عالية من الجاهزية في التصدير تدور حول سياسات وإجراءات تمويل الصادرات ودعمها وحوالى سياسات الآئتمان والتسهيلات المصرفية الأخرى.

مما سبق يمكن إيضاح الحقائق العملية لأسباب النجاح في عملية جاهزية التصدير، حيث هناك أربع أسباب رئيسية تتفاوت درجات معايرتها من بلد



نظم التمويل العربية ودورها في التعاون الاقتصادي العربي

إياد الحسن

(سلسلة تعرفيّة)

تممة السلسلة التعرفيّة

ثانياً: صندوق النقد العربي

جاء إنشاء صندوق النقد العربي تقويحاً لمحاولات عديدة لوضع أساس التعاون النقدي بين الدول العربية في إطار التكامل الاقتصادي العربي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في جميع الدول العربية.

فقد تم إنشاء صندوق النقد العربي ليشكل إلى جانب الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ما يقابل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير. وحددت مدينة أبو ظبي مقراً له وبدء العمل في عام ١٩٧٧ م برأس مال مصرى بـ ٢٥٠ مليون دينار عربى حسابى وبلغ رأس المال فى عام ٢٠٠٨ م بـ ٦٠٠ مليون دينار عربى حسابى.

يعمل الصندوق للمساهمة في تحقيق الأهداف التالية:

- أ- تصحيح الاختلال في موازن مدفوعات الدول الأعضاء عن طريق منح ائتمان قصير ومتوسط الأجل.
- ب- استقرار أسعار الصرف بين العملات العربية، وتحقيق قابليتها للتحويل فيما بينها، والعمل على إزالة القيود على المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء.

ج- إرساء السياسات وأساليب التعاون النقدي العربي، بما يحقق المزيد من التكامل الاقتصادي العربي، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء.

د- إبداء المشورة فيما يتعلق بالسياسات الاستثمارية الخارجية للموارد النقدية للدول الأعضاء، على النحو الذي يؤمن المحافظة على القيمة الحقيقية لهذه الموارد ويؤدي إلى تنميتها حيثما يطلب منه ذلك.

هـ- تطوير الأسواق المالية العربية ودراسة سبل توسيع استعمال الدينار العربي الحسابي وتهيئة الظروف المؤدية إلى إنشاء عملة عربية موحدة.

وـ- تنسيق مواقف الدول الأعضاء في مواجهة المشكلات النقدية والاقتصادية الدولية، بما يحقق مصالحها المشتركة وبما يسهم في الوقت ذاته في حل المشكلات النقدية العالمية.

زـ- تسوية المدفوعات التجارية بين الدول الأعضاء بما يعزز حركة المبادلات التجارية حيث يعمل الصندوق بمثابة اتحاد المدفوعات العربية، فهو يؤدي على المستوى العربي الدور نفسه الذي يؤديه بنك التسويات الدولية، معززاً بذلك حركة التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، وقاضاً على إحدى العقبات التي تقف حائلاً دون التوسيع في المعاملات المالية والتجارية.

أنشطة الصندوق :

١- تطوير الأسواق المالية العربية

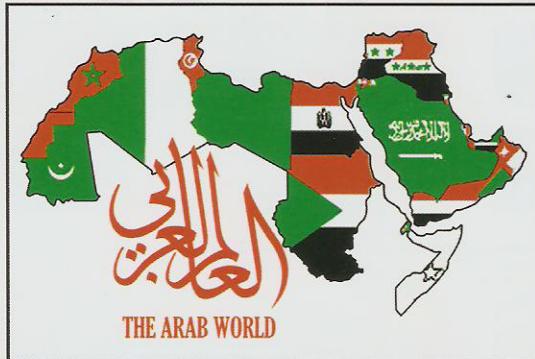
٢-

النشاط التدريسي .

٣-

النشاط الإقراضي :

وهذا النشاط هو من أهم الوسائل التي يعتمدها



الصندوق لتحقيق الأغراض التي أنشئ من أجلها، فالصندوق يقدم تسهيلات ائتمانية على شكل قروض ميسرة تهدف إلى المساهمة في تمويل العجز في موازين المدفوعات وكذلك إلى دعم سياسات وإجراءات الاستقرار والتصحيح الاقتصادي التي ت FIND بالتشاور والتعاون مع الدول المعنية.

وتشمل هذه التسهيلات أربعة أنواع من القروض تتفاوت من حيث الحجم والشروط وأجال الاستحقاق حسب طبيعة وأسباب الاختلال الذي يعني منه ميزان مدفوعات الدولة المؤهلة للاقتراض وهذه القروض هي :

- أ- القرض التلقائي (The Automatic loan).
- ب- القرض العادي (The ordinary loan).
- جـ- القرض الممتد (The extended loan).
- دـ- القرض التعويضي (The compensatory loan).
- هـ- تسهيل التصحيح الهيكلي .

بالإضافة إلى التسهيلات السابقة يقدم الصندوق قروضاً ضمن تسهيل تشجيع التبادل التجاري بين الدول الأعضاء لتنمية المبادلات التجارية فيما بينها، وبالنتيجة معالجة الاختلالات في الموازن التجاريه لها، ويحق للصندوق تقديم الكفالات والتوسط لإصدار القروض لصالح الدول الأعضاء ((تسهيلات تجارية)) وتم تعديلاها إلى برنامج تمويل التجارة العربية البينية .

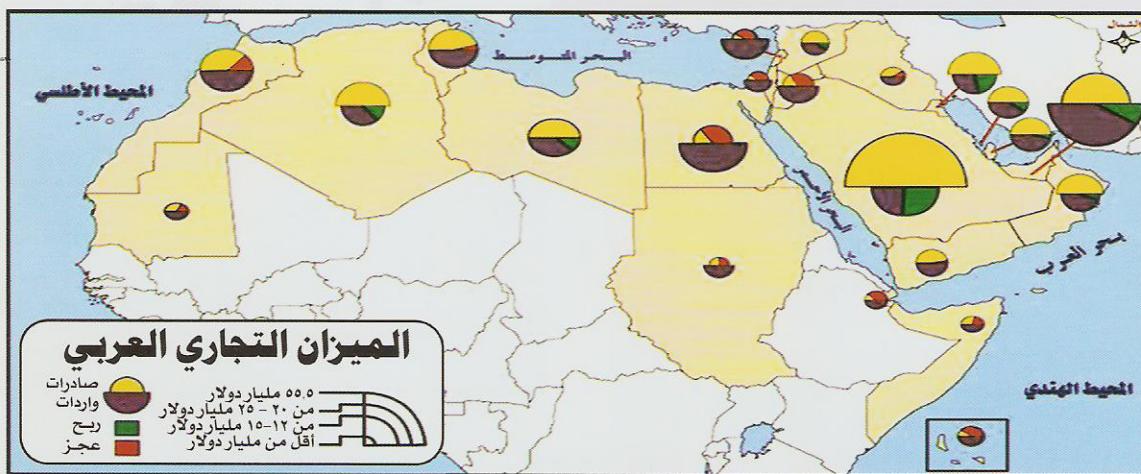
٤- دعم التجارة العربية البينية :

مررت جهود الصندوق الرامية إلى تدعيم التجارة العربية البينية بمرحلتين هما :

المرحلة الأولى :

قيام الصندوق بإنشاء تسهيل مالي خاص لهذا الغرض أي تسهيل التبادل التجاري ، على أن يتم استخدام هذا التسهيل في تحقيق هذا الغرض صراحة. وبهذا أصبح الصندوق يمول كل أو بعض العجز الحاصل في الميزان التجاري للدولة العضو مع بقية الدول العربية الأعضاء في الصندوق.

منظمات التمويل العربية ودورها في التعاون الاقتصادي العربي



في السلع العربية المنشآت والخدمات المصاحبة لها . إذا كانت تلك السلع قد تم إنتاجها أو تصنيعها في دولة عربية من مواد أولية وعناصر إنتاج أخرى ذاتية فيها أو إذا بلغت نسبة القيمة المضافة إليها في الدول العربية المعنية ٤٠٪ ، كما يمكن للبرنامج أن يوفر التمويل لواردات السلع الرأسمالية اللازمة لأنشطة الإنتاجية من الدول غير العربية .

يقوم البرنامج بإعادة تمويل نسبة تصل إلى ١٠٠٪ من قيمة الائتمان الذي تقدمه تلك الوكالات لتمويل صادرات من السلع العربية إلى الدول العربية أو غير العربية . أما بالنسبة لتمويل الواردات فتغطي تسهيلات البرنامج فقط الواردات من الدول العربية بالإضافة إلى واردات السلع الرأسمالية اللازمة للأنشطة الإنتاجية من الدول غير العربية . كما إن البرنامج يوفر التمويل وفقاً لنظام المراقبات الإسلامية .

يتميز تمويل البرنامج بأسعاره المنافسة ويمكن للبرنامج أن يعيّد التمويل لفترات التالية : السلع الاستهلاكية حتى ١٢ شهراً، المواد الخام حتى ١٨ شهراً، السلع الوسيطة حتى ٢٤ شهراً، السلع الإنتاجية والرأسمالية حتى ٦٠ شهراً .

ويستطيع المصدر أو المستورد للسلع العربية أن يستفيد من تمويل البرنامج من خلال التقديم بطلب لوكالة الوطنية والتي تقوم بدورها بالتقديم للبرنامج لإعادة تمويل الائتمان الذي تحدده للعميل .

وبهدف الترويج للتجارة يقوم البرنامج وبالاتفاق مع غرف التجارة والصناعة وهيئات تنمية الصادرات في الدول العربية بإجراء مسوحات شاملة للعرض والطلب للقطاعات الاقتصادية المختلفة في كل دولة عربية . وتشكل هذه المسوحات أساساً لاختيار الشركات التي ستشارك في لقاءات المصادر والمستوردين التجاريين ينفذها البرنامج لقيام بتحليل التدفق التجاري ومسوحات السوق القطاعية للسلع العربية .

المرحلة الثانية :
تمثلت هذه المرحلة في مبادرة الصندوق بإنشاء برنامج تمويل التجارة العربية في عام ١٩٩٩م الذي أخذ مكان التسهيل السابق وذلك من أجل تشجيع ودعم العلاقات التجارية العربية البينية .

وهنا يمكن تعريف برنامج تمويل التجارة العربية : بأنه مؤسسة مالية عربية مشتركة تهدف إلى الإسهام في تنمية التجارة العربية وتعزيز القدرات الإنتاجية والتلافيسية للمنتج والمصدر العربي .

حيث ظهر هذا البرنامج إلى الوجود بشخصية اعتبارية مستقلة يعمل في مقر الصندوق في دولة الإمارات العربية المتحدة، وبلغ رأس المال البرنامج من أجل تمويل التجارة العربية البينية ٥٠٠ مليون دولار أمريكي يساهم الصندوق بـ ٥٦٪ منه أما الباقى فتقاسمه مؤسسات تمويلية عربية مشتركة ومؤسسات مالية دولية ومؤسسات مالية ومصرفية تابعة للدول الأعضاء في الصندوق وتجاوز رأس المال المدفوع ٤٥٠ مليون دولار أمريكي . يقدم هذا البرنامج خطوط ائتمان لمؤسسات تحددها كل دولة عربية (وكالة وطنية) يتم من خلالها خصم أدوات تمويل التبادل التجاري بين الدول العربية الأعضاء . أي أن هذه الوكالات تقوم بإعادة تمويل الائتمان الذي تكون قد قدمته للمصدرين والمستوردين المتعاملين في التجارة العربية المؤهلة للتمويل من قبل البرنامج إما مباشرة ، أو بطرق غير مباشر عبر المؤسسات المصرفية الأخرى .

وفيما يلي قائمة بأسماء الوكالات الوطنية المعتمدة في سوريا من قبل صندوق النقد العربي - برنامج تمويل التجارة العربية :
المصرف التجاري السوري . المصرف الدولي للتجارة والتمويل . بنك بيبلوس . البنك العربي . بنك عوده . يوفر البرنامج التمويل المطلوب للصفقات التجارية

من أنشطة إتحاد المصريين والمستوردين العرب

١٠- أقام المكتب الإقليمي في سوريا الدورة التدريبية الأولى خلال الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ مايو ٢٠١٠م في مقر المكتب الإقليمي وحضرها عدد من المشتركين من القطاعين العام والخاص. وكانت الدورة تحت عنوان: ((إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع)) حيث تم خلال الدورة التعرف على أهمية دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع وكيفية إعدادها بمكوناتها المختلفة (الدراسة التسوقيّة والفنية والماليّة ..) إضافةً لأمثلة تطبيقية . وتم في نهاية الدورة توزيع الشهادات على المشاركين .

١١- اجتماع مجلس الإدارة . حيث عقد بتاريخ ٢٠١٠/٥/١٠ في مقر المكتب الإقليمي في سوريا اجتماع مجلس الإدارة برئاسة رئيس مجلس الإدارة السيد حسن جواد وحضور أعضاء مجلس الإدارة ومدير المكتب الإقليمي .

وتم خلال الاجتماع مناقشة مواضيع عديدة من أهمها منجزات المكتب الإقليمي خلال الفترة السابقة إضافة إلى خطة المكتب الإقليمي لـإتحاد للفترة القادمة .

إتحاد المصريين والمستوردين العرب يعلن عن مؤتمره في الأردن

يتشرف المكتب الإقليمي لإتحاد المصريين والمستوردين العرب في المملكة الأردنية الهاشمية بدعوتكم وإبلاغكم عن:

المؤتمر الأول لتحسين وتنشيل الاقتصاد العربي المشترك.

وذلك يومي ٣ و ٤ آب / ٢٠١٠ م في فندق الروyal - عمان - الأردن .

وسيصاحب هذا المؤتمر ملتقى لنجبة من رجال الأعمال العرب وسيقام على هامش هذا المؤتمر معرض بعنوان:

"حلم التكامل العربي"

إن هذا النشاط الذي ينظمه المكتب الإقليمي لإتحاد المصريين والمستوردين العرب في المملكة الأردنية الهاشمية نشاط لم يقدم عليه منذ فترة بعيدة الأمد أي من القطاعات العامة أو الخاصة. يلقي هذا المؤتمر الرعاية من جامعة الدول العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية دعماً وحضوراً .

وهذا المؤتمر هو نقطة التقاء القطاعين العام والخاص لوضع خطة اقتصادية قابلة للتنفيذ لتحسين اقتصادنا العربي والتجارة البينية العربية وإزالة المعوقات التي تؤخر التكامل العربي .

آملين للعمل العربي المشترك المزيد من التقدم والإزدهار .



أنشطة المكتب الإقليمي في سوريا لإتحاد المصريين والمستوردين العرب

قام المكتب الإقليمي لإتحاد المصريين والمستوردين العرب في سوريا منذ افتتاحه بالعديد من النشاطات نذكر أهمها :

١- تم إصدار النشرة الإعلامية للإتحاد العددن صفر واحد وتم توزيعها على جهات السلك الدبلوماسي وعلى الإتحادات العربية العاملة في سوريا وعلى جهات عامة وعلى فعاليات اقتصادية في عدد من المحافظات.

٢- تم المشاركة في مؤتمر الإتحاد في مصر بتاريخ ١٤/ شباط بعنوان "واقع السوق العربية المشتركة وأفاق تفعيلها"

٣- تم إعداد الموقع الإلكتروني للإتحاد - المكتب الإقليمي في سوريا .

٤- تم عقد بروتوكول تعاون مع شركة الثقة للتأمين ويتم الإعداد حالياً لتوقيع عدد من البروتوكولات مع الجهات ذات الصلة .

٥- تم عقد ميثاق تعاون مشترك بين المكتب الإقليمي لإتحاد المصريين والمستوردين العرب في سوريا وإتحاد الغرف الزراعية السورية .

٦- تم القيام بنشر العديد من المقالات الصحفية في العديد من الصحف والمجلات الرسمية المحلية .

٧- تم البدء بإعداد قاعدة معلومات الإتحاد والتي تضم معلومات اقتصادية وتجارية عن عدد من البلدان العربية ستتيح عند الانتهاء من إعدادها بشكل كامل إمكانية للأعضاء للإستفادة منها ومعرفة الأسواق التصديرية لبضائعهم في الوطن العربي .

٨- تم إعداد دليل المصريين السوريين لعام ٢٠٠٩ ويتم العمل حالياً بإعداد لإصدار دليل المصريين لعام ٢٠١٠ م .

٩- تم العمل على إصدار شهادات عضوية للأعضاء المنتسبين في الإتحاد - المكتب الإقليمي في سوريا . وسيتم توزيعها على الأعضاء بشكل مجاني .



من أنشطة إتحاد المصدرین والمستوردين العرب

حفل استقبال أعضاء الإتحاد



أقام إتحاد المصدرین والمستوردين العرب المكتب الإقليمي في سوريا حفل استقبال للأعضاء المنتسبين للإتحاد مساء يوم السبت الموافق ٢٦/٦/٢٠١٠ وحضره عدد من الأعضاء المنتسبين وضيوفاً من مختلف الفعاليات الاقتصادية والإعلام.

وألقى السيد حسن جواد رئيس المكتب الإقليمي في سوريا كلمة ذكر فيها أهداف الإتحاد وأهم النشاطات التي سيقوم بها المكتب من خلال خطته للفترة القادمة وأهم التحديات التي تواجه التجارة العربية البنية والعمل التصديری في سوريا.

كما ألقى الدكتور موفق مرزة مدير المكتب الإقليمي للإتحاد كلمة بين من خلالها أهم منجزات المكتب الإقليمي منذ الافتتاح لتاريخه.

وتلا ذلك حواراً مفتوحاً أجاب فيه السيد رئيس المكتب على مداخلات الحضور التي ألغنت اللقاء. وتم خلال الحفل توزيع شهادات العضوية على أعضاء الإتحاد. وعقد عدة لقاءات بين رجال الأعمال.

بروتوكول تعاون (ميثاق تعاون)



في يوم الأربعاء الموافق في ٢٣/٦/٢٠١٠ عقد في مقر المكتب الإقليمي لإتحاد المصدرین والمستوردين العرب ميثاق تعاون مشترك بين المكتب الإقليمي لإتحاد المصدرین والمستوردين العرب في سوريا وإتحاد الغرف الزراعية السورية.

و جاء هذا الاتفاق ضمن إطار عمل إتحاد المصدرین والمستوردين العرب ومكتبه الإقليمي في سوريا لتقديم خدمات مميزة لأعضائه في جميع المجالات المتعلقة بخدمات التصدير والاستيراد والاستثمار والشحن والنقل والتامين باعتباره بيت خبرة عربي في مجال تخصصه.

وبناء على رغبة إتحاد الغرف الزراعية السورية باعتباره إتحاداً لكافة الغرف الزراعية في سوريا للتعاون لتشجيع الصادرات الزراعية السورية وبناء قاعدة بيانات يمكن الاستفادة منها من قبل المنتسبين إلى الإتحاد.

ووقع عن جانب إتحاد المصدرین والمستوردين العرب السيد حسن جواد رئيس المكتب الإقليمي للإتحاد في سوريا وعن جانب إتحاد الغرف الزراعية السورية السيد محمد الكشتاوي رئيس الإتحاد.





من أنشطة إتحاد المصادرين والمستوردين العرب



كلمة الدكتور موفق مرازة مدير الإتحاد



كلمة السيد حسن جواد رئيس الإتحاد



كلمة السيد عبد الرزاق حصري



كلمة السيد محمد صادق غنام



لقاءات رجال الأعمال



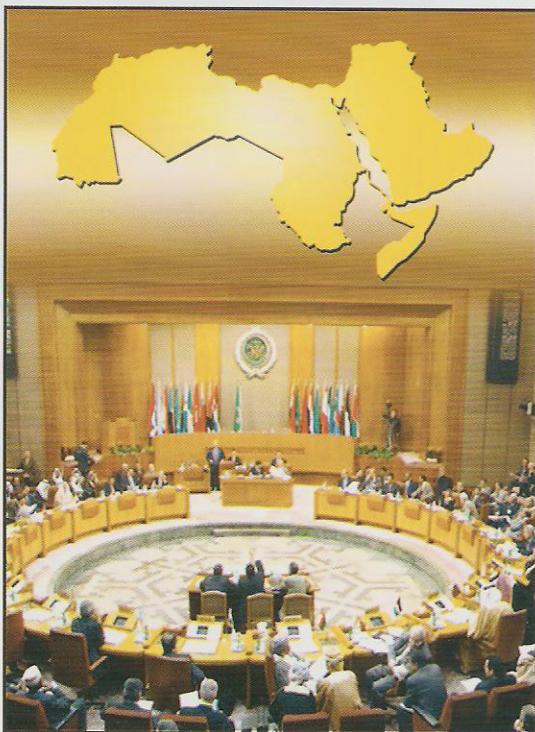
جانب من الحضور

التجارة البينية العربية ضرورة أم خيار

د. موفق مرزة

- إن التجارة البينية العربية تسهم في تحقيق الاستقلالية الاقتصادية للدول العربية.
- كما أنها تساعدها في توسيع الأسواق العربية وتمددها حتى إلى خارج حدود المنطقة العربية فيما بعد.
- وكذلك تساعدها في تنويع مصادر دخولها وعوائدها.
- تساعدها في تكامل البنية التحتية اللازم للتنمية الاقتصادية للبلدان العربية.

وبعد أولى هذه المبررات هي المنطلقات الأساسية للتكميل الاقتصادي العربي، وأليس كل ذلك وما يستدعي من سياسات جمركية موحدة وتشريعات ضريبية ونظم إدارية وقانونية ومعايير عالمية واحدة، أليس كل ذلك من مقومات التكامل الاقتصادي العربي؟
نعم إن التجارة البينية العربية ضرورة لا بد منها وفي رأينا، إن التجارة البينية العربية وتناميها تشكل عنوانا هاما لاستقلالية القرار الاقتصادي والسياسي في الأقطار العربية تجاه المحاذل الاقتصادية الأخرى شرقاً كان أم غرباً مستذكرين مقوله جبران خليل جبران "ويل لأمة تأكل مما لا تزرع وتلبس مما لا تنتج" ومن هنا كان إدراك منظمة دول التجارة العربية الكبرى لهذه الحقائق ومن هنا تناقض رواد سوق عكاظ الاقتصادي وتنامي رواد التجارة العربية الكبرى.



مِنْ أَكْثَرِ مِنْ نُصْفِ قَرْنِ مِنَ الزَّمْنِ عَلَى تَوْقِيْعِ اتِّفَاقِيَّةِ تَسْهِيلِ التَّبَادُلِ التَّجَارِيِّ بَيْنِ الْبَلَدَيْنِ الْعَرَبَيْنِ عَامِ ١٩٥٣ وَكَذَلِكَ مَا يَقْرُبُ مِنَ النُّصْفِ قَرْنِ أَيْضًا عَلَى تَوْقِيْعِ قَرْرَارِ إِنْشَاءِ السُّوقِ الْعَرَبِيِّ الْمُشَتَّرِكَةِ فِي الْعَامِ ١٩٦٤ بَيْنِ دُولِ الْجَامِعَةِ الْعَرَبِيَّةِ الصَّادِرَ عَنْ مَجْلِسِ الْوَحْدَةِ الْإِقْتَصَادِيِّ الْعَرَبِيِّ وَقَدْ شَكَّلَتْ هَاتَانِ الْإِتِّفَاقِيَّتَيْنِ مَعْبِرًا هَامًا لِلتَّكَامُلِ الْإِقْتَصَادِيِّ الْعَرَبِيِّ وَشَعَارًا اقْتَصَادِيًّا بَارِزًا يَتَرَدَّدُ إِبَانَ أَيْ مَوْتَمِرِ سِيَاسِيِّ أَوْ اقْتَصَادِيِّ عَلَى مَسْتَوِيِّ عَالٍ لِمَنْظَمَاتِ الْجَامِعَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَبَعْدَهُمَا جَاءَتْ اتِّفَاقِيَّةِ تَسْهِيلِ التَّبَادُلِ التَّجَارِيِّ الْعَرَبِيِّ فِي الْعَامِ ١٩٨١ وَالَّتِي لَمْ يَتَمَ التَّصْدِيقُ عَلَيْهَا رَغْمَ تَوْقِيْعِهَا مِنَ الدُّولِ الْعَرَبِيَّةِ، ثُمَّ جَاءَتْ اتِّفَاقِيَّةِ إِنشَاءِ مُنظَّمَةِ التَّجَارَةِ الْعَرَبِيَّةِ الْكَبِيرَيْ وَبَدَءَ الْعَمَلُ بِهَا مِنْذِ الْعَامِ ١٩٩٨ وَبِلْغَ عَدْدِ الدُّولِ الْعَرَبِيَّةِ الَّتِيِ اِنْضَمَتْ إِلَيْهَا تَسْعَةً عَشَرَ دُولَةً عَرَبِيَّةً لِغاِيَةِ الْعَامِ ٢٠٠٣، وَالآنِ وَبَعْدَ نُصْفِ قَرْنِ كَمَا أَسْلَفْنَا لَازِلَنَا تَحْدِثُ عَنِ التَّكَامُلِ الْإِقْتَصَادِيِّ الْعَرَبِيِّ وَالسُّوقِ الْعَرَبِيِّ الْمُشَتَّرِكَةِ وَتَخْفِيْضِ الرُّسُومِ الْجُمْرَكِيَّةِ كَمَا فِي سُوقِ عَكَاظِ اقْتَصَادِيِّ.

نَعَمْ ثُقِدَ زَادَتِ التَّجَارَةُ الْبَيْنِيَّةُ الْعَرَبِيَّةُ وَنَمَتْ نَمَوْا مَلْحوظًا فِي الْعَقْدِ الْحَالِيِّ وَجَاءَتْ مُنظَّمَةُ التَّجَارَةِ الْعَرَبِيَّةِ الْكَبِيرَيْ وَلَكِنْ لِلأَسْفِ لَازَالَ الرُّدُّ الْحَدِيثِيِّ قَائِمًا، إِذْ لَمْ تَزَدِ التَّجَارَةُ الْبَيْنِيَّةُ الْعَرَبِيَّةُ عَنْ ١٢.٥٪ مِنْ إِجمَالِ التَّجَارَةِ الْعَرَبِيَّةِ الْخَارِجِيَّةِ وَذَلِكَ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ هَذِهِ الْإِتِّفَاقِيَّةِ تَشِيرُ إِلَى ضَرُورَةِ إِزَالَةِ الْعَوَاقِقِ الْجُمْرَكِيَّةِ بَيْنِ الْبَلَدَيْنِ الْعَرَبِيَّيْنِ وَإِزَالَتِهَا بِالْكَامِلِ لِغاِيَةِ الْعَامِ ٢٠١٠ وَقَدْ إِنْتَزَمَ الْبَعْضُ مِنَ الدُّولِ الْمُوَقَّعَةِ بِذَلِكِ وَلَكِنْ الْبَعْضُ الْآخَرُ لَمْ يَلْتَزِمْ تَامًا بِبَنْوَدِ الْإِتِّفَاقِيَّةِ خَاصَّةً فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْإِعْفَاءِاتِ الْجُمْرَكِيَّةِ وَالَّتِيِ تَعْتَبَرُ مِنْ أَهَمِّ مَقْوِمَاتِ زِيَادَةِ التَّبَادُلِ الْسُّلْعِيِّ بَيْنِ الدُّولِ وَسَهْوَلَةِ اِنْسِيَابِهَا بَيْنِ الْبَلَدَيْنِ كَمَا طَلَبَ الْبَعْضُ الْآخَرُ جُدُولَةً هَذِهِ الْإِعْفَاءِاتِ لِغاِيَةِ الْعَامِ ٢٠١٢، إِنَّ السُّؤَالَ الَّذِي يَطْفُوُ عَلَى سُطْحِ التَّسْأُلَاتِ الْعَدِيدَةِ هُوَ، هَلْ التَّجَارَةُ الْبَيْنِيَّةُ الْعَرَبِيَّةُ ضَرُورَةٌ مَلْحَةٌ أَمْ خَيَارٌ تَرْفِيٌّ؟
إِنَّ التَّجَارَةَ الْبَيْنِيَّةَ الْعَرَبِيَّةَ فِي نَظَرِنَا ضَرُورَةٌ مَلْحَةٌ بَلْ وَمَلْحَةٌ جَدِيدًا، وَلَيَسْتَ خَيَارًا تَرْفِيًّا، ذَلِكَ أَنَّ الْعُولَمَةَ الْإِقْتَصَادِيَّةَ وَالْتَّنَافِسِيَّةَ الْشَّرِسَةَ عَلَى الْأَسْوَاقِ مِنْ قَبْلِ الدُّولِ الَّتِي خَلَقَتِ الْعُولَمَةَ الْإِقْتَصَادِيَّةَ وَمَؤْسَسَاتِهَا لِلْإِسْتِحْوَادِ عَلَى أَسْوَاقِ الدُّولِ الْآخِرِيِّ وَعَلَى الْأَخْصَّ تَلْكَ الَّتِي لَا تَزَالْ تَلْهُثُ لِنِسْبَتِهِ إِلَقْتَاحَمِ أَسْوَاقِ خَالِقِيِّ الْمُنْتَدِيَّاتِ الْإِقْتَصَادِيَّةِ الشَّهِيرَةِ وَلَا لِلْإِكْتَفَاءِ الذَّاتِيِّ بَلْ لِتَأْمِينِ الْحَاجَاتِ الْأَسَاسِيَّةِ لِشَعُوبِهَا مِنْ هَنَا فَإِنَّ ضَرُورَةَ التَّجَارَةِ الْبَيْنِيَّةِ الْعَرَبِيَّةِ تَكْمِنُ فِي الْأَسْبَابِ التَّالِيَّةِ:

- إنَّ التَّجَارَةَ الْبَيْنِيَّةَ الْعَرَبِيَّةَ تَشَكَّلُ تَدَاعِيًّا اقْتَصَادِيًّا مَشْتَرِكًا لِدُولِ الْمَنْطَقَةِ الْعَرَبِيَّةِ.

القواعد الدولية في تفسير مصطلحات الاستيراد والتصدير INCOTERMS

المجموعة الثانية: المجموعة (F) أجور النقل الرئيسية غير مدفوعة وتتضمن :

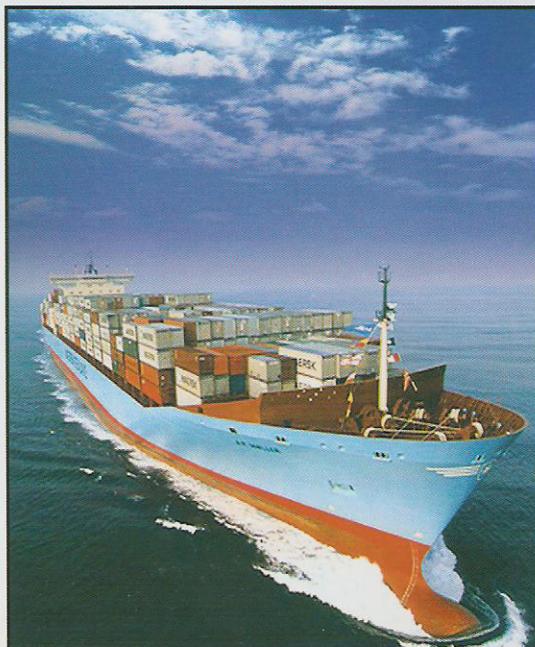
٣- تسليم البضاعة فوق ظهر السفينة في ميناء الشحن :

- FOB {+ the named port of origin} Free On Board

طبقاً لهذا المصطلح يكون البائع قد أوفى بالتزامه بتسليم البضاعة عندما يقوم بتسليمها فوق ظهر السفينة الناقلة التي عينها له المشتري في ميناء الشحن الذي يسميه المشتري أيضاً وب مجرد عبور البضاعة لحاجز السفينة في ميناء الشحن .

وهذا يعني أن المشتري يصبح مسؤولاً عن جميع المخاطر والمصاريف التي تتعلق بنقل البضاعة اعتباراً من لحظة عبور هذه البضاعة لحاجز السفينة من ميناء الشحن .

ويموجب هذا المصطلح يتعين على البائع أن يقوم بالتخليص على البضاعة وإعدادها للتصدير. ولا يمكن اعتماد هذا الشرط إلا في النقل البحري أو عبر الممرات المائية الداخلية. فإذا كان تحميل البضاعة يتم بالدحرجة على سفينة دحرجة roll-on/roll-off (RORO) vessel, أو في حاوية container، يكون من الأرجى اختيار شرط التسليم في مرفق الشركة الناقلة (مكان مسمى).



٤- تسليم البضاعة دون التعهد بالنقل - مرفق الشركة الناقلة (مكان مسمى) :

- FCA {+ the named point of departure} Free Carrier

ويعني أن البائع يعتبر قد أوفى بالتزاماته عندما ينهي إجراءات التصدير. وتسليم البضاعة للشركة الناقلة وفي المكان الذي يسميه المشتري. وفي حالة عدم تسمية المشتري لمكان معين أو نقطة تسليم محددة ، يجوز للبائع اختيار المكان الذي تسلم فيه الشركة الناقلة البضاعة. وإذا احتاج المشتري إلى مساعدة من البائع للتعاقد مع الشركة الناقلة ، يجوز للبائع بمقتضى الأعراف التجارية أن يقدم المساعدة ولكن على حساب ومسؤولية المشتري.

ويموجب هذا التعاقد لا يكون البائع مسؤولاً عن شحن البضاعة على وسيلة النقل التي أمنها المشتري كما أنه لا يكون مسؤولاً عن التخلص الجمركي لتصدير البضاعة ما لم يكن هناك اتفاق على غير ذلك ويتحمل المشتري كافة المسؤوليات الناجمة عن المخاطر.

ويمكن اعتماد هذا الشرط للشحن بأي وسيلة براً أو بحراً أو جواً، بما في ذلك الشحن بوسائل متعددة .multimodal transport

٥- تسليم البضاعة بجانب السفينة في ميناء الشحن (مكان مسمى) :

- FAS {+ the named port of origin} Free Alongside Ship

ويعني أن البائع يعتبر قد أوفى بالتزاماته عندما يقوم بوضع البضاعة بمحاذة السفينة على الرصيف quay، أو في صنادل lighters lighters في ميناء الشحن المسمى. وهذا يعني أن المشتري يتحمل كافة أعباء ومخاطر نقل البضاعة منذ تلك اللحظة. ويستوجب هذا الشرط أن يقوم المشتري بإجراءات تخلص البضاعة للتصدير. لذا يجب أن لا يقبل المشتري بهذا الشرط إذا لم يكن قادرًا على ترتيب إنهاء إجراءات التصدير. ولا يمكن اعتماد هذا الشرط إلا في النقل البحري أو عبر الممرات المائية الداخلية.



علاقات اقتصادية بينية عربية

د. موفق مزرة

- تعاون البلدين في مجالات الهجرة والشؤون الاجتماعية والعمالة
- تنظيم الأطر القانونية لهذه العلاقات.
- تبادل المعلومات والخبرات في المواضيع ذات الاهتمام المشترك.

ووفقاً لأرقام المجموعة الإحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء في سورية فإن قيمة إجمالي الصادرات السورية إلى العالم العربي في العام كان ٢٠٠٨ كن ٣٥٨٧١٨٠٨٧ (بآلاف الليرات السورية) وكان إجمالي الصادرات السورية للجزائر في العام ذاته ٢٣,١٩٧٧٥٢ (بآلاف الليرات السورية) وعليه فإن نسبة الصادرات السورية للجزائر بالنسبة للعالم العربي هو ٠٠٤٦، أما قيمة المستورّدات السورية من العالم العربي بلغ في نفس العام ١٣٠٠٥٩٩٣١ (بآلاف الليرات السورية) وبلغت قيمة إجمالي المستورّدات السورية من الجزائر ٢,٧٥٠١١٧ وبالتالي فإن نسبة الواردات السورية لاجمالي الواردات من العالم العربي هو ٠٠٢١

إن المحصلة الطبيعية لكل ذلك بالتأكيد تتماشى وأهداف اللجنة العليا المشتركة في هذه الدورة و موضوعها الرئيس في زيادة حجم التبادلات التجارية والارتفاع بها إلى مستويات أعلى، ووضع آليات مناسبة لذلك، وإن القطاعات الرئيسية التي تناولتها هذه الاتفاقيات تتعلق ب المجالات المالية والتجارة والنقل و زيادة الاستثمارات وقطاع العمل والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة والاسكان والثقافة والموارد المائية و التربية والرياضة والسياحة والقضاء والأشغال العامة والاتصالات والأرشفة والجمارك، كما وأن من ضمن الاتفاقيات المهمة الحماية المتبادلة للاستثمارات وتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي وتطوير التبادل السياحي والتعاون في الانتاج السينمائي، ومنها أيضا التعاون في مجال الطاقة بين الشركتين الجزائرية لمحمروقات ومكتب تسويق النفط السوري وإقرار إنشاء خط بحري بين سورية والجزائر والمغرب العربي وزيادة لقاءات غرف التجارة والصناعة والزراعة والرياضة والسياحة والملاحة البحرية وتفعيل دور رجال الأعمال والمستثمرين وإقامة الشراكات الاستثمارية واستفادة كل بلد من خبرات الآخر وكذلك ميادين الري والبحث العلمي وتنمية المعدات الكهربائية والآليات الزراعية والمشتقات النفطية وتدريب أطقم السفن والتعاون في مجالات التقانة والصحة والسياحة وشؤون العمل والإعلام والواقع إن التجارة البيئية بين البلدين وإن شهدت نمواً ملحوظاً في السنوات الأخيرة إلا أن الطموح العام أن يصار إلى الوصول إلى معدلات أعلى من التبادل التجاري بحيث تتكامل خطوات التكامل الاقتصادي العربي.



العلاقات الاقتصادية بين سوريا والجزائر

قام السيد المهندس ناجي العطري رئيس مجلس الوزراء يرافقه وفد وزاري واقتصادي كبير بزيارة دولة الجزائر الشقيقة بتاريخ الحادي عشر من نيسان ٢٠١٠ وذلك لترؤس الجانب السوري في الدورة الثانية لاجتماعات اللجنة العليا المشتركة بين البلدين، وإضافة للعلاقات الأخوية القائمة بين البلدين في مختلف المجالين وروح التضامن العربي النقي بينهما تجاه القضايا الوطنية والقومية والتي تشكل دعماً قوياً للنضال الوطني العربي فان العلاقات الاقتصادية القوية بينهما تحتل حيزاً كبيراً من مسیرتهما التعاونية المشتركة لما يتمتع به البلدان من إمكانيات اقتصادية كبيرة يمكن أن تشكل عناصر مهمة في إقامة تكامل اقتصادي بينهما ومشاركة إستراتيجية بين بلدين عربين تجمعهما روابط كثيرة و يواجهان تحديات عديدة و مشابهة و يستدعي منها تعزيز الأواصر المختلفة سيما في المجالات الاقتصادية المتنوعة من تجارية وصناعية و زراعية و موصلات وبحث علمي وغيرها من الأنشطة الحيوية، ومن هنا اتسمت الاجتماعات التي عقدتها اللجنة العليا بالموضوعية والابتكار والجدية الكبيرتين و من هنا أيضاً استشرت هذه الاجتماعات باهتمام وسائل الإعلام المختلفة كما عبر الجانبان عن ارتياحهما لتنامي العلاقات الاقتصادية بينهما ولخدمة التكامل الاقتصادي أكثر لخدمة بلديهما ولخدمة التكامل الاقتصادي العربي أيضاً، وقد كان توقيع خمسة وعشرون اتفاقية لتسعة عشر موضوعاً بين الطرفين يعكس مدى ذلك الارتياح و مدى تطلعهما إلى الأفاق الأرحب والأوسع لزيادة التبادل الاقتصادي البيني بينهما عموماً في المجال التجاري والاستثماري والصناعي والنقل و الثقافة والإسكان والعمل وغيرها، و أكد الجانبان على ضرورة زيادة تفعيل الاتفاقيات المعقدة بين البلدين واتخاذ الخطوات الكفيلة بتبني تنفيذها و متابعة مسيرتها و تدارك معوقات قد تنشأ ليصار إلى تعزيز هذه الروابط في سبيل دعم العملية التنموية في كلا البلدين، فإن ما يفهم من إيضاح وزير الاقتصاد السوري د لمياء عاصي بأن الدورة الثانية للاجتماعات ناقشت المواضيع المطروحة و ذات العلاقة أكدت على:

- زيادة حجم التبادل التجاري البيني بين البلدين خاصة في المواضيع التجارية والصناعية والنقل والاستثمارات.

منتديات ومؤتمرات

لحن اقتصادي جديد

عقد الجانبان السوري والمصري اجتماعات عدّة لمناقشة الملفات العديدة وفتحا ملف المصالح الاقتصادية . فكان عزفًا رائعاً لتسوية بعض المشاكل الاقتصادية العلاقة بين البلدين الشقيقين . خلال مرافقتني للوفد السوري في زيارته لمصر سمعت لحنًا جميلاً من الطرفين حيث قاما بوضع لائحة بالمشاكل التي تعترض التجارة البينية بينهما وتم نقاشها بندًا بندًا وبوجود الشخص المسؤول من كلا الطرفين فكانت تسويه لكثير من الأمور العالقة خلال بعضاً من ساعات العمل المشترك .

من بين تلك النقاط التي تمت مناقشتها : كانت معضلة الإعفاء الجمركي للمستورادات العربية حيث طرح الجانب السوري أنه على الرغم من الاتفاقية العربية المشتركة فإن بعض المنتجات السورية تكلف رسمًا وضرائبًا مثلها مثل المنتجات الصينية غير المغفاة من الرسوم .

فالــلطات الجمركية ترضى بحد أدنى لسعر المستورادات الصينية هو أقل بكثير من المستورادات السورية وسبب الرسوم الإضافية والضرائب يعود ليصبح المنتج الصيني أكبر المنافسين للمنتجات العربية من حيث السعر في الأسواق المصرية .

كما طرح الطرف المصري مشكلة أن بعض البضائع التي ترد من سوريا بشهادات منشأ (مضروبة) أي مزورة على أنها سورية بينما هي بالواقع بضائع صينية . الموضوع الذي طرجه الجانبان السوري والمصري وافقا عليه لأنه حتماً بمصلحة البلدين هو ضرورة تنظيم معارض للتسويق فقط وليس للبيع المباشر حيث أن الطرفان يعاني من هذه الظاهرة ويتأثر بها المستهلك العربي .

كما أنه لابد لي هنا أن أنوه إلى أن تلك المفاوضات ما كانت لنتم بهذه السلاسة وبهذه السرعة والدقة والحرزم لو لأن الحكومة السورية والمصرية بدأتا يشكلان على استقطاب الرأي الآخر لا وهو رأي القطاع الخاص وخاصة من القطاع الصناعي الاستثماري وهذا ما يبشر بمستقبل واعد للمنطقة العربية .

★ أديب الأشقر (ماجستير إدارة أعمال)
عضو مجلس إدارة المصدرين والمستوردين العرب

القمة العربية وأفاق تعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي العربي

اختتمت في مدينة سرت الليبية يوم الأربعاء ٢٤/٣/٢٠١٠م أعمال اجتماع المجلس الاقتصادي الاجتماعي العربي على المستوى الوزاري لإعداد الملف الاقتصادي والإجتماعي للقمة العربية الثانية والعشرين التي عقدت في سرت يومي ٢٧ و ٢٨ آذار ٢٠١٠م

وصدر جملة من القرارات الهامة من بينها ما يتعلّق بتجديد النقل الجوي وفتح الأجواء العربية وربط الطرق البرية بين مختلف أقطار الوطن العربي وتعزيز تنفيذ الاتفاقية الخاصة ببعث المنطقة الحرة العربية الكبرى والانتقال إلى المرحلة اللاحقة وهي مرحلة الإتحاد الجمركي تمهدًا لدخول المرحلة الثالثة والنهائية وهي السوق العربية المشتركة .

ومن المؤكد أن دعم العمل العربي المشترك ومؤسساته يتحقق من خلال دعم تنفيذ البرامج الحيوية في مجالات الزراعة والأمن الغذائي العربي وتحقيق التكامل الصناعي وتنفيذ مخططات الربط البري والربط الكهربائي وغيرها من البرامج الاقتصادية الهدفية إلى تحقيق التنمية العربية الشاملة .



تنظيم التجارة الخارجية السورية

أهم ملامح إستراتيجية التصدير السورية

المقترحه كما قد يطرا تعديل على مكونات التكلفة المدعومة .

مقدار الدعم المطلوب :

تمت دراسة حجم الدعم المطلوب لمجموعة من السلع المقترن دعمها في عام ٢٠١٠ حيث وصل المجموع الكامل لدعم السلع المستهدفة ١٦,٣٧٩ مليار ليرة سورية ويشمل هذا الدعم السلع التالية :

- زيت الزيتون بحدود ٢٠٤ مليون ليرة سورية .
- الألبسة الجاهزة بحدود ٥,٣ مليارات ليرة سورية .
- الكووسروة بحدود ٤,٩ مليارات ليرة سورية .
- الغزوول بحدود ٥ مليارات ليرة سورية .
- الحمضيات بحدود ١ مليار ليرة سورية .

شهادة المنشأ والمنافسة العادلة

يشكل موضوع التأكيد من شهادات المنشأ على المستوردات عقبة حقيقة أمام الصناعيين، الأمر الذي طالب به الصناعيون منذ فترة طويلة ضمن حزمة المقترنات التي تقدموا بها للحكومة لدعم المنتج الوطني وحمايته وتأمين قدرته على المنافسة الداخلية والخارجية.

وما يبشر بالخير أن وزارة الصناعة قامت مؤخراً بالتوقيع على عقود مع شركات فرنسية وسويسرية لحل مشكلة شهادة المنشأ والتسعيره التي اعتبرها الصناعيون طوق النجاة لتحقيق منافسة عادلة داخلياً وخارجياً.

حيث أن موضوع شهادة المنشأ والتأكيد منها يأتي ضمن جملة من القضايا التي يواجهها إحداء النظر وبالتالي فيها فالتحقق من شهادات المنشأ ومطابقتها للمواصفات القياسية يضمن عملية تنافس عادلة للبضائع ويحقق فائدة للمنتج الوطني بطريقه غير مباشرة .

وهذا سيحقق حماية للمنتج الوطني من السلع التي تدخل إلى القطر بأقل بكثير من سعرها الحقيقي إضافة إلى أنها تدخل على أساس أنها مستوردة من دولة عربية وهي بالحقيقة صينية المنشأ . كما أن أهمية توقيع اتفاقية شهادات المنشأ والمطابقة تكمن في ضبط المستوردات القادمة إلى القطر بحيث توافق مع المواصفة القياسية السورية وبالتالي يكون هناك إنصاف في المنافسة بين المنتج الوطني الذي يلتزم حكماً بالمواصفة والبضائع المستوردة التي من المفترض أن تكون ملتزمة بالمواصفة القياسية السورية والتي تصب بالنتيجة في مصلحة المستهلك.

انطلاقاً من الدور الذي يؤديه التصدير في الاقتصاد الوطني على اعتباره القاطر للمجالات الإنتاجية والتشغيلية والإستثمارية حيث يعمل نحو ٤٠٪ من العمالة السورية في نشاطات لها علاقة بالتصدير وتساهم الصادرات وسطياً في السنوات الخمس الأخيرة بحوالي ٣٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي على أن التحول نحو اقتصاد السوق الاجتماعي والافتتاح على الأسواق العالمية وزيادة حدة المنافسة التي تتعرض لها الصناعات السورية تستلزم التدخل الإيجابي من الحكومة للحفاظ على التوازن في الميزان التجاري وزيادة إمكانية دخول المنتجات السورية إلى الأسواق العالمية، إضافة إلى البحث عن آلية جديدة لإعادة توزيع الدعم لإيصاله إلى الواقع التي يمكن أن ينعكس منها على التنمية الاقتصادية ومستوى الرفاهية الاجتماعية، وذلك يوجه النظر إلى دعم الصادرات لما لها من دور في تصريف الفائض من المنتجات وتحقيق التوازن في السوق الداخلي ورفد الخزينة العامة بالقطع الأجنبي وجذب الإستثمارات الخارجية وخلق بيئة إنتاجية وتشغيلية منافسة على أن التأخير في تفعيل هذا البرنامج يضر بالقدرة التنافسية للمنتجات السورية مع الدول الأخرى ولاسيما التي تعتبر منتجاتها منافسة تقليدية للمنتجات الوطنية.

من أهم المركبات التي تعتمد عليها إستراتيجية التصدير في سوريا :

- حماية المنتجات الوطنية .
- تأمين قدرة تنافسية عالية لكونها الطريقة الملائمة لضمان وضع مستقر للمنتجات السورية في أسواق التصدير سواء المحلية منها أو الخارجية .
- الاعتماد على قاعدة أساسية وهي «التبادل التجاري غير المقيد» ووجود القيد باستثناءات محدودة .
- الأهداف المرجوة من الإستراتيجية حتى ٢٠١٥
- تحقيق معدل نمو سنوي وسطي للصادرات بما لا يقل عن ٢٢٪ خلال الفترة المطلوبة .

- تحقيق توازن في الميزان التجاري غير النفطي .

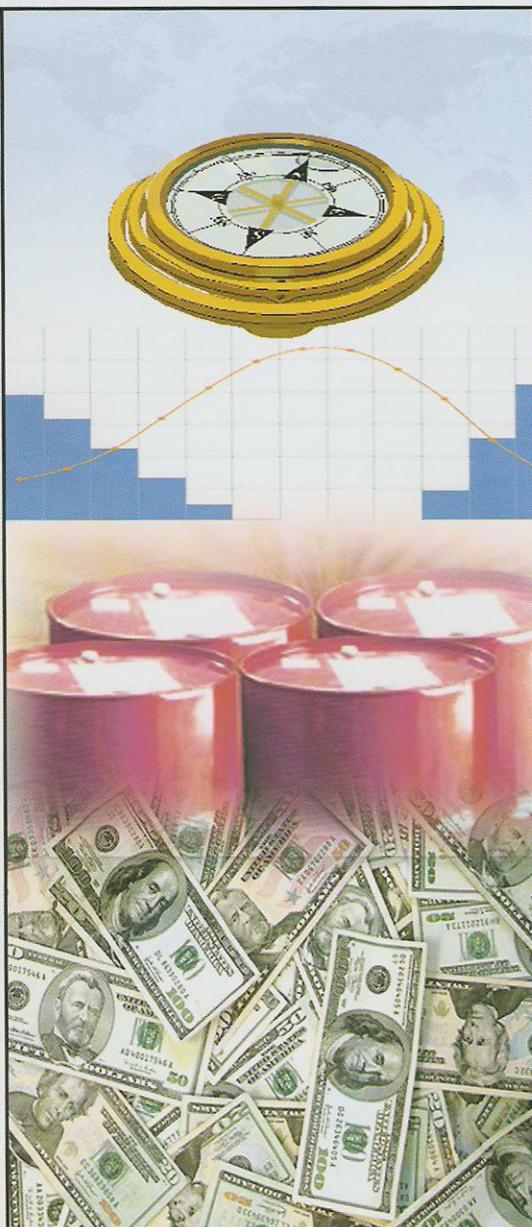
- الاعتماد بشكل كبير على المنتجات غير النفطية في الصادرات السورية .

- خفض تكاليف الإنتاج حيث تقوم إستراتيجية تنمية الصادرات على العمل على مسارات متعددة إلا أن جانب خفض التكاليف سيبقى معطى أساسياً في أي عملية تنمية للصادرات السورية في ظل الظروف الحالية . حيث ستقوم عملية خفض التكاليف على تركيز الدعم في بعض مكونات تكلفة المنتجات التصديرية (النقل، العمالة، الطاقة) وقد يطرا في السنوات القادمة تعديل على هذه المنهجية من حيث نسب الدعم

تنظيم التجارة الخارجية السورية

تطبيق المعايير الأوروبية والدولية.

بدوره أشار الخبير الأوروبي الدكتور جيل روفال إلى ضرورة إحداث معهد وطني للمقاييس في سوريا للقيام بمتانقة المعايير الوطنية مع المعايير الدولية لافتاً إلى أن وزارة الاقتصاد والتجارة معنية بالقياس القانوني أكثر من غيرها من الوزارات الأخرى مؤكداً ضرورة العمل على تدريب كوادر متخصصة للعمل في مجال القياس والاعتماد إضافة إلى تأسيس مخابر حديثة تعمل على تطبيق معايير القياس الوطنية.



متطلبات القياس والاعتماد من منظمة التجارة العالمية

عقدت مساء يوم الأربعاء الواقع في ٩/٦/٢٠١٠ ندوة بعنوان متطلبات القياس والاعتماد من منظمة التجارة العالمية الإجراءات التي تقوم بها سوريا لتحقيق متطلبات المنظمة وسبل إزالة العقبات التي تواجه المقاييس الصناعية والمكونات الرئيسية للبنية التحتية الجودة.

وأكَّدَ الدُّكْتُورُ فَؤَادُ عِيسَىُ الْجُوَنِيُّ وزَيْرُ الصناعة السُّورِيُّ التَّزَامُ سُورِيَّةً بِتَطْوِيرِ الْبَنِيةِ التَّحْتِيَّةِ لِلْجُودَةِ عَلَىِ الْمَسْتَوِيِّ الْمَؤْسَسَاتِيِّ وَالْفَنِيِّ بِمَا يَعْزِزُ تَنَافِسِيَّةِ الْمَنْتَاجَاتِ وَالْخَدْمَاتِ السُّورِيَّةِ وَيَعْكِسُ مِباشَرَةَ عَلَىِ الْعَلَمِ الْاِصْلَاحِ الْاِقْتَصَادِيِّ.

حيث يوجد جهود تبذلها المؤسسات السورية المعنية لتطوير منظومة البنية التحتية للجودة بأشطتها المختلفة تأكيداً على الأهمية المتزايدة لإثبات كفاءة الأفراد والمؤسسات في تقديم الخدمات المتعلقة بضمان جودة المنتجات والخدمات ضمن الأسواق المحلية والخارجية.

وأوضح الوزير أن التوافق مع متطلبات إلغاء العوائق الفنية للتجارة والموافقة مع التشريعات الفنية والمواصفات الأوروبية يعد من الأهداف الرئيسية التي تسعى المؤسسات السورية لتحقيقها في ظل التحرير المتزايد لحركة التجارة العالمية وانضمام سوريا لعدد من اتفاقيات التجارة الحرة والتحضير للتوقع على اتفاقية الشراكة السورية الأوروبية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

وتمت الإشادة بالدعم الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي من خلال برنامج تعزيز إدارة الجودة وقدراتها التحتية في سوريا لدفع عمليات التطوير ومتابعة التأهيل لمنظومة البنية التحتية للجودة حيث أن البرنامج يسعى بمكوناته المختلفة لتقديم مقترح متكامل لتنظيم إطار قياس بين المؤسسات المختلفة المعنية بالموضوع وتقديم مقترن قانون الاعتماد في سوريا وتدريب العاملين بالتعاون مع الجهات المعنية وإشراف وزارة الصناعة.

وتحدثت مديرية برنامج تعزيز إدارة الجودة وقدراتها وبنيتها التحتية في سوريا (رائية عبد ربه) وأشارت إلى أن انعقاد الندوة يتزامن مع اليوم العالمي للقياس والاعتماد وتهدف إلى إلقاء الضوء على نشاطات القياس في سوريا ودورها في تقديم الخدمات للفعاليات الاقتصادية وصولاً إلى تعزيز الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد السوري.

كما بين سفير بعثة الاتحاد الأوروبي في سوريا (فاسيلييس بونتوسوغلو) أن الاتحاد الأوروبي يقدم الدعم للحكومة السورية والقطاع الخاص في مجال تطوير معايير الجودة لتناغم المنتجات السورية مع المعايير الدولية إضافة إلى مساعدتها في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية من خلال تقديم الدعم العملي على

صفحة الأخبار

التجارة الخارجية الأردنية مع الدول العربية

استناداً إلى نشرة التجارة الخارجية التي أصدرتها دائرة الإحصاءات العامة في الأردن فقد بلغت الصادرات الكلية والمستوردات من الدول العربية في عام ٢٠٠٩م نحو ٥,٨٧٦ مليار دينار أردني مقابل ١٦,٥٨١ مليار دينار أردني قيمتها مع باقي دول العالم.

وفي جانب الصادرات الأردنية إلى الدول العربية فقد بلغت قيمتها في العام الماضي نحو ١,٩٤١ مليار دينار أردني.

واحتل العراق المرتبة الأولى بين الدول العربية التي صدر لها الأردن بقيمة ٦٠٧ مليون دينار أردني تبعه في المرتبة الثانية السعودية بقيمة ٣٧٧ مليون دينار أردني.

وجاءت ثالثاً سوريا بقيمة ١٤٩ مليون دينار للإمارات العربية ١٤٦ مليون دينار، وخامساً لبنان بقيمة ١٢٦ مليون دينار أردني.

وبلغت قيمة المواد المعاد تصديرها إلى الدول العربية ٨١٥ مليون دينار ذهب الجزء الأكبر منها إلى السوق العراقية.

أما في جانب المستوردات، فقد بلغت مستورادات الأردن من الدول العربية ما يعادل ٣,١٦٧ مليار دينار أردني حيث جاءت السعودية في مقدمة الدول العربية التي استوردت منها الأردن بقيمة ١,٧٢٨ مليار دينار أردني يشكل البترول والمشتقات النفطية معظمها تبعتها مصر بقيمة ٦١٠ مليون دينار أردني وجاءت ثالثاً الإمارات العربية المتحدة بقيمة مستوردات بلغت ٢٣٥ مليون دينار القسم الأكبر منها لحوم مجففة.



ملتقى الاستثمار في سوريا المؤتمر الثالث عشر لرجال الأعمال والمستثمرين العرب



برعاية السيد الرئيس بشار الأسد ومشاركة نحو ألف رجل أعمال يمثلون مؤسسات اقتصادية وتجارية عربية عقدت أعمال المؤتمر الثالث عشر لرجال الأعمال والمستثمرين العرب في دمشق يوم ٣ آذار ٢٠١٠ .

ونظم المؤتمر الاتحاد العام للغرف العربية للصناعة والتجارة والزراعة واتحاد غرف التجارة السورية بالتعاون مع جامعة الدول العربية والمؤسسة العربية لضمان وائتمان الصادرات.

وهدف المؤتمر، الذي عقد تحت شعار سوريا عراقة وفرص، إلى التعريف بالإصلاحات الاقتصادية وقوانين الاستثمار الجديدة في سوريا، ودور القطاع الخاص السوري المتزايد في التنمية الاقتصادية، بهدف جذب الاستثمارات العربية في كل المجالات لتمويل مشاريع تلبّي الخطط التنموية في البلاد، كما يسعى إلى دعم خطط الحكومة السورية في تشجيع الاستثمار. وناقش المؤتمر على مدى يومين محاور أهمها : الاقتصاد السوري وبيئة الاستثمار والأعمال في سوريا من وجهة نظر المستثمر العربي، وفرص الاستثمار في الكهرباء والنفط والثروة المعدنية والقطاع المالي والنقل والسياحة ، إضافة إلى عرض الخريطة الاستثمارية في سوريا . والإجراءات المتخذة لتطوير البيئة الاستثمارية في سوريا .

وكان السيد الرئيس بشار الأسد قد استقبل رؤساء وفود رجال الأعمال المشاركون في المؤتمر وأكد على أهمية إقامة تكفل اقتصادي عربي قادر على المنافسة ومواجهة التحديات العالمية وأهمية متابعة القرارات والتوصيات التي تصدر عن المؤتمرات الاقتصادية العربية وضرورة وضع دراسات ورؤى لأي مشاريع استثمارية.

وأشاد رجال الأعمال المشاركون بالمؤتمر بالتطور الذي تشهده سوريا وانعكاسات ذلك على المناخ الاستثماري فيها معربين عن أملهم في أن تشهد السنوات المقبلة زيادة في حجم المشاريع الاستثمارية العربية في سوريا.

اللجنة التجارية السورية المصرية المشتركة

في المناطق الصناعية السورية والمصرية وخاصة أن سوريا تشكل بوابة للمنتجات والسلع المصرية إلى الأسواق التركية والأوروبية وغرب آسيا وكذلك ما شكله مصر من بوابة للدخول إلى أسواق شمال أفريقيا.

ومن خلال المحاضرة التي قدمها الباحث الاقتصادي سمير سعيافان حول جدوى إقامة تكامل إقتصادي بين سوريا ومصر أشار إلى أن حجم التبادل التجاري قد تطور خلال الفترة السابقة بين البلدين حيث أن الصادرات السورية إلى مصر بلغت نحو ٤٨ مليون دولار عام ٢٠٠٠ وارتفعت إلى ٧٣٩ مليون دولار عام ٢٠٠٨ بينما بلغت صادرات مصر إلى سوريا ٦٦ مليون دولار عام ٢٠٠٠ وارتفعت إلى ٦٤ مليون عام ٢٠١٠

كما أن سوريا احتلت المرتبة الخامسة عربياً من حيث قيمة المساهمة في رؤوس أموال الشركات الجديدة التي تم تأسيسها في مصر خلال العام المالي ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ بقيمة ١٧٥ مليون دولار فيما وصل إجمالي الاستثمارات السورية في مصر إلى حوالي ٣٣٧٨ مليون دولار في عام ٢٠١٠

إضافة إلى ذلك فإن عدد المشاريع المصرية المشتملة في سوريا على قانون الاستثمار بلغ ٨٨ مشاريع حتى عام ٢٠٠٨ وان البلدين يرتبان بـ ٨٩ اتفاقية ومتذكرة تفاهم وبرتوكول تعاون مما يشير إلى أهمية التكامل بين البلدين في مجالات الصناعة النسيجية والملابس والأثاث والغذائية والزجاج والأسمدة والأدوية والسياحة والمقولات وأكمل أهمية تحرير تجارة الخدمات وإزالة معوقات تبادل السلع الصناعية والزراعية ليتمكن البلدان من إقامة تكامل إقتصادي بينهما.



تركزت لقاءات الوفد المصري المشارك في اجتماعات اللجنة التجارية السورية المصرية المشتركة مع محافظ حلب وأعضاء غرفتي الصناعة والتجارة يوم الأربعاء الواقع في ٩/٦/٢٠١٠ على الفرص المتوفرة للإستثمار في محافظة حلب في المجالات التجارية والصناعية والخدمة.

وقد أشارت وزيرة الإقتصاد والتجارة السورية لمياء عاصي خلال هذه اللقاءات إلى أن الحضور المصري الكثيف في اجتماعات اللجنة المشتركة يعكس مدى اهتمام وحرص الجانب المصري على تعزيز العلاقات الثنائية وفتح آفاق جديدة للتعاون والإستثمار المشترك.

ولفتت إلى ضرورة تطوير التعاون الإقتصادي بين البلدين الشقيقين وتشكيل تكفل إقليمي إقتصادي مؤكدة وجود تطابق في الرؤى الإقتصادية والتجارية فيما يتعلق بمستقبل التعاون على المستوىين الحكومي والشعبي وضرورة إستفادة رجال الأعمال في البلدين من هذا التطابق في إقامة مشاريع مستقبلية في مجال التكنولوجيا والصناعات المعرفية.

ومن جهته قال وزير التجارة والصناعة المصري رشيد محمد رشيد إن ما يحدث من تعاون تجاري واقتصادي بين سوريا ومصر يؤكد العلاقة المتميزة بين الشعبين الشقيقين وهو نتيجة لتوجه الحكومتين في دعم هذه العلاقة عبر العمل على تسهيل التبادل التجاري والإستثماري وخلق المناخ الإيجابي المحفز لمجتمع رجال الأعمال من الجانبين وتفعيله في مختلف المجالات.

ورأى رشيد أن ما تشهده سوريا من إصلاح إقتصادي على كل المستويات وفر الالئي من الفرص الإستثمارية التي يمكن لرجال الأعمال من البلدين الإستفادة منها وإقامة مشاريع مشتركة مؤكداً ضرورة التنسيق والتعاون وتبادل الخبرات والتجارب من أجل عدم إضاعة فرص التعاون القادمة.

وطالب رئيس غرفة صناعة حلب فارس الشهابي بإقامة شراكات سورية مصرية حقيقة عبر إقامة المصانع في كلا البلدين والمشاركة في إقامة المعارض وإنشاء شركات صناعية قابضة توفر العديد من فرص العمل إضافة إلى الإستفادة من التجربة المصرية بالنسبة للصناعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية التي تشهدها سوريا مؤكداً أهمية الإستثمار





القمم العربية

القمم العربية

الجماهيرية العربية الليبية	عادي	٢٠١٠/٠٣/٣١	مؤتمر قمة سرت
دولة قطر	عادي	٢٠٠٩/٠٣/٣٠	مؤتمر قمة قطر
الجمهورية العربية السورية	عادي	٢٠٠٨/٠٣/٢٨	مؤتمر قمة دمشق
المملكة العربية السعودية	عادي	٢٠٠٧/٠٣/٢١	مؤتمر قمة الرياض
جمهورية السودان	عادي	٢٠٠٦/٠٣/٢٨	مؤتمر قمة الخرطوم
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	عادي	٢٠٠٥/٠٣/٢٢	مؤتمر قمة الجزائر
الجمهورية التونسية	عادي	٢٠٠٤/٠٥/٢٢	مؤتمر قمة تونس
جمهورية مصر العربية	عادي	٢٠٠٣/٠٣/٠١	مؤتمر قمة شرم الشيخ
الجمهورية اللبنانية	عادي	٢٠٠٢/٠٣/٢٧	مؤتمر قمة بيروت
المملكة الأردنية الهاشمية	عادي	٢٠٠١/٠٣/٢٨	مؤتمر قمة عمان
جمهورية مصر العربية	غير عادي	٢٠٠٠/١٠/٢٣	مؤتمر القمة العربي غير العادي
جمهورية مصر العربية	غير عادي	١٩٩٦/٠٦/٢١	مؤتمر القمة العربي غير العادي
جمهورية مصر العربية	غير عادي	١٩٩٠/٠٨/٠٩	مؤتمر القمة العربي غير العادي
جمهورية العراق	غير عادي	١٩٩٠/٠٥/٢٨	مؤتمر القمة العربي غير العادي
المملكة المغربية	غير عادي	١٩٨٩/٠٥/٢٣	مؤتمر القمة العربي غير العادي
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	غير عادي	١٩٨٨/٠٦/٠٧	مؤتمر القمة العربي غير العادي
المملكة الأردنية الهاشمية	غير عادي	١٩٨٧/١١/٠٨	مؤتمر القمة العربي غير العادي
المملكة المغربية	غير عادي	١٩٨٥/٠٨/٠٧	مؤتمر القمة العربي غير العادي
المملكة المغربية	عادي	١٩٨١/١١/٢٥	مؤتمر القمة العربي الثاني عشر
المملكة الأردنية الهاشمية	عادي	١٩٨٠/١١/٢٥	مؤتمر القمة العربي الحادي عشر
الجمهورية التونسية	عادي	١٩٧٩/١١/٢٠	مؤتمر القمة العربي العاشر
جمهورية العراق	عادي	١٩٧٨/١١/٠٢	مؤتمر القمة العربي التاسع
جمهورية مصر العربية	عادي	١٩٧٦/١٠/٢٥	مؤتمر القمة العربي الثامن
المملكة العربية السعودية	غير عادي	١٩٧٦/١٠/١٦	مؤتمر القمة السداسي
المملكة المغربية	عادي	١٩٧٤/١٠/٢٦	مؤتمر القمة العربي السابع
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	عادي	١٩٧٣/١١/٢٦	مؤتمر القمة العربي السادس
جمهورية مصر العربية	غير عادي	١٩٧٠/٠٩/٢٧	مؤتمر القمة غير العادي
المملكة المغربية	عادي	١٩٦٩/١٢/٢٣	مؤتمر القمة العربي الخامس
جمهورية السودان	عادي	١٩٦٧/٠٨/٢٩	مؤتمر القمة العربي الرابع
المملكة المغربية	عادي	١٩٦٥/٠٩/١٣	مؤتمر القمة العربي الثالث
جمهورية مصر العربية	عادي	١٩٦٤/٠٩/٠٥	مؤتمر القمة العربي الثاني
جمهورية مصر العربية	عادي	١٩٦٤/٠١/١٣	مؤتمر القمة العربي الأول
لبنان	عادي	١٩٥٦/١١/١٣	قمة بيروت
جمهورية مصر العربية	غير عادي	١٩٤٦/٠٥/٢٨	قمة أنشاص

أيام العدرين والمسنور فيJI العرب



سورية - دمشق - طريق عام زملكا عربين - بناء مجموعة جـ واد

هاتف : 963 11 5240104 + فاكس : 963 11 5234538 + ص . ب : 11420

www.arabimexport.org syria@arabimexport.org